ما علاقة حملة الاعمار بارتفاع الاسعار؟

يقال... إن أول إشارة إلى المسكن في حياة الانسان لم تكن باتخاذه الكهف كمأوى، وإنما بغلق فتحته بصخرة حين الخروج والدخول.
هذه الصخرة فصلت عالم الانسان الشخصي والحميم عن المحيط الخارجي.. لكن هذه الصخرة أخذت مع مرور الزمن أبعاداً أخرى ولم تحتفظ بصورتها الأولى.. أصبح العثور على صخرة [أقصد.. مسكن!] يزداد صعوبة، ولم تعد موجودة بوفرة في الطبيعة.
وإذا كان كل انسان يتعبير ما يحمل على كتفيه صخرةً.. دلالة الهم والمعاناة.. فإنها لدى الكثير من العراقيين عبر العقود الثلاثة الماضية بدت قريبة إلى الحلم البعيد بالحصول على بيت.

عوامل كثيرة تتحكم بها

إرتفاع واضح في أسعار المواد الانشائية

لا نريد التحدث عن مأساة احصاء (57) ولا عن السكن المشترك في الاحياء الشعبية، ولا عن الإيجارات وقوانينها المترنحة، ولا عن ضرورة الحديقة في البيت ولا قضية اختر جارك قبل دارك.. ولا عن الجحيم الذي تنفثه الجدر في غياب الكهرباء والماء والوجه الخدمي الحسن.. سنتجاوز كل ذلك.. من أجل الامساك بالخاوف والاسئلة التي تحيط قضية بناء البيوت في المرحلة القادمة.. وما يتعلق بالمواد الانشائية.. والصعود الفاجيء لأسعارها..
فبمجرد الاعلان عن بدء عمليات الاعمار بتخصيصات قدرها (60) مليون دولار قفز سعر طن الاسمنت العادي من (50) الف دينار إلى (180) الفا، ثم بدا بالتصاعد التدريجي ليصل في آخر محطة له إلى (200) الف دينار. وينسحب الأمر على الطابوق والجص وحديد البناء، ولا يعرف المواطنون هل هناك ارتباط وثيق بين بدء عمليات الاعمار وأسعار المواد الانشائية.. أم إنها (حركة) من تجار ومصنعي هذه المواد تستثمر الظرف الراهن من اجل زيادة الأسعار؟

المعامل بحاجة الى كهرباء

تلبست حال ذلك الواطن الذي استطاع بشق الأنفس توفير مبلغ يغطي تكاليف بناء بيت، فإذا به يكتشف بين ليلة وضحاها إن هذا المبلغ لم يعد يكفي لبناء غرفة.
توجهت بهذه الصورة إلى المقاول المهندس حسن مهدي وطرحت عليه اسئلتي فأجاب بأنه ليست هناك علاقة وثيقة بين اعلان بدء عمليات الاعمار وارتفاع أسعار المواد الانشائية.. وان السبب يكمن في موضع آخر.. فبعد توقف العمليات العسكرية.. وحدوث التخريب في شبكات الكهرباء.. توقفت معامل انتاجية عديدة عن العمل. وأصحاب هذه المعامل إذا أرادوا المباشرة من جديد بانتاج المواد الانشائية، وبالذات مادتي الاسمنت والجص بأنواعه.. عليهم المغامرة بشراء ونصب مولدات كهربائية ضخمة بطاقة لا تقل عن (1) ميغاواط، وهذه المولدات غالية الثمن تصل أسعارها إلى مئات الملايين من الدنانير. وهم مترددون في ذلك فلربما عادت الكهرباء الوطنية عندها ستحسب هذه المولدات كخسارة ثقيلة.
على الرغم من إن التربة العراقية هي من أجود الأنواع في صناعة المواد الانشائية إلا إن العديد من المركبات الكيمياوية الداخلة في صناعتها تستورد من الخارج.. وقد تسببت الحرب في انقطاع دخولها أو شحتها.. وهذا يؤثر أيضاً على نسبة الانتاج.. وفي النهاية تسبب هذه المشاكل في مجموعها ارتفاع أسعار المواد الانشائية.. كما هو حاصل الآن.
في الغزالية، وقرب إحدى (سكلات) بيع المواد الانشائية قال لنا السيد أبو غازي.. إن مخاطر الطريق والخشية من التسليب تسببت في قلة الشاحنات العاملة على الطريق والتي تجلب الحصى والرمل من كربلاء والاخيضر إلى بغداد.. كما إن أصحاب اللوريات العاملين حالياً لا يخرجون بحمولاتهم إلا برفقة سيارة او اثنتين تقلان حراساً مسلحين.. وهذا يزيد من كلفة النقل على نحو كبير.
لكن السوق العراقية لم تكن خالية من المواد الانشائية المستوردة.. كما أكد لنا الكثير من المواطنين الذين التقينا بهم.. فالاسمنت التركي والإماراتي والكويتي واللبناني يملأن مخازن التجار.. الذين يطرحونها إلى السوق بحذر.. ولا يغرقون السوق بها العاملة، فمهما ارتفعت أجورها لن تكون بتلك الكلفة فيما لو تم الاعتماد على الكفاءات الأجنبية. ولا أعتقد إن هناك تركيزاً على الاستيراد إلا في حدود المواد الصحية وبعض المكملات. ولو نظرنا إلى الموضوع من جانب آخر، فيمكننا التأكيد بأن الابعد التأكد من وجود (سحب) عليها. وعادة ما يستغرق هذا الاختبار شهراً أو أكثر..

العرض والطلب وحملة الاعمار

المهندس كريم العامري أحد العاملين في مكتب راز للمباني والانشاءات طرح رأياً مخالفاً، إذ أكد إن هناك فائضاً في مادة الجص مثلاً.. والأسواق غارقة بأنواع ومناشيء مختلفة لهذه المادة، وقال إن غلاء المواد الانشائية مسألة عرض وطلب.
سألته: هل ستؤثر عمليات الاعمار على سوق المواد الانشائية.. وما هو تأثير ذلك على المواطن الذي يروم بناء او ترميم او توسيع بيته؟
فأجاب: إن البلد سيشهد حملة اعمار وبناء فريدة من نوعها، ولا أعتقد إن العاملين في لجنة الاعمار غافلون عن التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع.. اتمنى [أو توقع] إن عدداً من الشركات.. ستعمد إلى انشاء معامل انتاجية هنا في العراق.. لان المواد الأولية متوفرة ورخيصة.. كذلك الخبرات الفنية والهندسية والأيدي العاملة، فمهما ارتفعت أجورها لن تكون بتلك الكلفة فيما لو تم الاعتماد على الكفاءات الأجنبية. ولا أعتقد إن هناك تركيزاً على الاستيراد إلا في حدود المواد الصحية وبعض المكملات. ولو نظرنا إلى الموضوع من جانب آخر، فيمكننا التأكيد بأن فاضل أمام بيته في منطقة العبيدي.. والذي مازال قيد الانشاء.. ورغم حر الظهيرة بدا العمال نشيطين وبحركة دؤوبة من اجل تثبت الشبابيك والأبواب.
قال لنا السيد خالد.. إنه قضى عشرين سنة يهيىء لهذه اللحظة.. من أجل الخروج بعائلته الكبيرة من البيت المزدحم بعوائل اخوته في

سعيداً لأنه يبني الآن في غياب كثير من المعرقلات السابقة.. فلا إجازة بناء ولا ضريبة ولا مراجعات روتينية.
لكن المدرس أبي رياض الساعدي، مدير اعدادية ابن قتيبة في مدينة الثورة بدا متشائماً. حيث قال إلان القضية أكثر تعقيداً فمن كان يرغب ببناء بيت في السابق كانت الدولة تدعمه.. فتمنحه سلفة بناء (عقاري) وتقسط المبلغ على راتبه إن كان موظفاً، وكانت تمنحه المواد الانشائية كافة وبأسعار مدعومة. ومع الوضع الجديد بعد انهيار النظام السابق.. سيصبح المواطن تحت رحمة التاجر وما يفرضه عليه من اسعار.. قال أبو رياض ذلك.. وحملنا خشيته من أن لا يكون للدولة الجديدة رأي إزاء هذه المشكلة.

عن فرجة السيارات والشعارات .. والدولار..

انتهى عصر الخوف.. طوى مظاهره ومزاياه واختفى.. نحن الان في عصر الفرجة.. العراقيون بدأوا يرمي الهوائيات القديمة من على سطوح منازلهم، وضيفوا أول مرة انواعاً عديدة ومختلفة من الصحون وراحوا يتفرجون على البرامج الفضائية المتنوعة، ليس من على شاشة تلفزيون الشاب بل من على شاشات تلفزيوناتهم...
الستلايت نعمة!.. قالها احد المواطنين وكأنه يتحدث بأسم الشعب.. "نعمة فضائية مجرمة سابقاً".. لم تعد مرغمين على دفع (300) ألف دينار نظير التفرج على قنوات فضائية منتقاة يشرف على انتقائها وتنقيتها (المسؤول الاعلامي الاعلى) قبل ان تبث الينا بمكرمة جديدة!.. ثمة نعمة اخرى هي الهاتف المحمول (الموبايل)، ذلك الكناري الغريب الذي بدأ يعزف (أخباره) في اذاننا بعد ان جفت وصدئت من مخاطره ومضاره عن بعد "حسب روايات صحف العهد السابق".

انتهى زمن الخوف وبدأ عصر الفُرجة

فرجة الصحف

في شوارع بغداد، مثلما في شوارع المحافظات جميعاً، تتوقف السابلة عند باعة الصحف لدقائق.. "يتفرجون" على صحفهم الجديدة.. يطالعون عناوين الصفحات الأول، ويشترون جرائدهم المفضلة، ويتحاورون في أخبار الرواتب والمنح الشهرية، ويتندرون على بعضها ثم يتسللون ببطء، فتحل مكانهم مجموعة جديدة..
سألت السيد "رحيم الكاظمي".. صاحب قرطاسية وبائع صحف قديم في منطقة الشوصة عن رأيه بهذه التجمعات المستمرة من المواطنين حول مكتبته فأجاب: لا أنزعج منهم كثيراً.. فهم متلهفون الى قراءة الاخبار التي تخص معيشتهم واحوالهم الاجتماعية.. والكثير منهم يشتري الصحف التي يرغب بها بعد وقوفه الطويل.. واعتقد أني ألفت تجمعهم واسئلتهم..
وأساله عن قراءته لهذا العدد الكبير من الصحف الجديدة.. فقال:
هذه ظاهرة جديدة علينا.. كنا في السابق نتعامل مع ثلاث صحف متشابهة في كل شيء، ولا يشتريها الا القليل من الشباب الذين يتابعون اخبار الرياضة فقط!! الآن لدينا اكثر من (150) مطبوعاً وهي في زيادة مستمرة.. ويبدوا انها انفلات وتحرير من قبضة الكبت التي كنا نعاني منها جميعاً.. وهي ظاهرة صحية ولكنها تقع في أخطاء وهفوات وعليها بعض المؤشرات.. والوقت كفيل بتنقيتها وابقاء الصحيح منها وازالة الطارىء عليها...
وهل تبيع كل هذه الصحف؟
تقريباً.. بعض الصحف تباع في ساعة واحدة، وبعضها ينتهي عند المساء، أعداد قليلة من بعض الصحف تبقى الى اليوم الثاني ثم تباع أيضاً بسعر اقل....

فرجة الدولار!

الشعب العراقي الذي عانى من وطأة الحصار الطويل الذي فرضته عليه الدول الكبرى بقرارات صادرة من مجلس الأمن صحا فجأة على الدولارات الأمريكية التي بدأت تتوزعها سلطات الاحتلال كرواتب ومنح شهرية للموظفين والمتقاعدين.. وبدأ المواطنون يتعرفون على لون ورائحة الدولار ويتابعون أخبار صعوده ونزوله في الدقيقة والساعة.. وانتشرت في الأسواق والشوارع أعداد كبيرة جداً من "الصيارفة الحفاة" الذين وضعوا "بسطاتهم" المحملة بالعملات النقدية المختلفة وراحوا يروجون لها بطرقهم الشعبية والساذجة.

السيد "طالب سبتي البدر" صاحب مكتب للصيرفة، مضى على مزاولته لهذه المهنة أكثر من عشرين عاماً، سألناه عن بسطات الصيرفة الجديدة، فأجاب:
الطارئون على المهن كثيرون.. أولئك من الموجات والتقليعات، يدفعهم الربح والتجارة ولا يملكون حب المهنة وليس لديهم أصالة(!) واعتقد ان قلة مكاتب الصيرفة واقبال الناس عليهم هما الدافع وراء انتشارهم..
* ولماذا يختلف سعر الدولار بينكم من جهة وبين البسطات من جهة اخرى؟
-البسطات لا تلتزم بسعر ثابت.. فهم يحطمون السوق لجمع الدولار.. ويسمون ذلك "شطارة".. السوق لا يثبت على وتيرة واحدة.. وهناك اجتهادات في رفع او خفض الدولار.
* وهل تعتقد ان مهنتكم ستزدهر اكثر؟
طبعاً.. ما دام توزيع الرواتب بالدولار.. فمعنى هذا أننا مقبلون على حالة جديدة".
*"والعملة الوطنية".. كيف تنظر اليها؟
-اعتقد انها ستختفي باختفاء العهد السابق.. فكما ترى أن "صدام" ما زال في جيوب العراقيين.. نبيع ونشتري بعملته.. وحين تصدر عملة عراقية جديدة سنكون في حال آخر.

فرجة الشعارات والسيارات

ويبدو ان جدران المؤسسات والدوائر الرسمية ومساكن المواطنين قد تغيرت هي الأخرى وبدت في حال آخر يعم بالشعارات السياسية المختلفة المناهضة للعهد السابق والمناهضة لأمريكا وبريطانيا والمعبرة عن برامج الأحزاب وطموحاتها السياسية القادمة.
والحال ذاته يتوضح في شوارع بغداد والمحافظات التي مضى عليها زمان طويل لم تشهد خلاله استيراد السيارات الأمريكية والالمانية واليابانية في حين بدت الآن مزهوة بالعديد من السيارات الحديثة التي استوردها التجار من الاردن بمباركة من سلطات الاحتلال.. وأقاموا لها المعارض الأهلية في أزقة الأحياء وساحاتها ابتغاء الامان وتجنباً من عمليات السطو التي يقوم بها اللصوص من حين لآخر..

توزعها سلطات الاحتلال كرواتب ومنح شهرية للموظفين والمتقاعدين.. وبدأ المواطنون يتعرفون على لون ورائحة الدولار ويتابعون أخبار صعوده ونزوله في الدقيقة والساعة.. وانتشرت في الأسواق والشوارع أعداد كبيرة جداً من "الصيارفة الحفاة" الذين وضعوا "بسطاتهم" المحملة بالعملات النقدية المختلفة وراحوا يروجون لها بطرقهم الشعبية والساذجة.

السيد "طالب سبتي البدر" صاحب مكتب للصيرفة، مضى على مزاولته لهذه المهنة أكثر من عشرين عاماً، سألناه عن

في الزمن القاحل الذي أعقب حرب الخليج الثانية دخلت قاموسنا الشعبي مفردات ومصطلحات جديدة عكست الواقع المزري المضحك والمبكي الذي عشناه رغما عن انوفنا، ومنها مفردة (الكبسلة) وجذرها الفعل (كبسل)، واسم المفعول منه (مكبسل).

المكبسلون !!

والمكبسل هو الشخص الذي تناول اقراصا أو جرعات أو يأخذ حقنا من مواد مخدرة أو منومة أو مهلوسة فينتقل معها من حالة الصحو إلى حالة التوهان وشبه الغيبوبة، ومن مستوى الواقع إلى ما وراءه، ومن درجة الاتزان والسوية إلى درجة التردي والشذوذ والعدوانية.
وكنا، في السابق، نسمع عن اولئك المكبسلين ولا سيما في الاماكن المريبة والسجون يحصلون على بغيتهم بوساطة باعة محترفين أو زوار مهربين أو شرطة مرتشين.. وبعد الإطاحة بالنظام البائد صرنا نرى تلك البضاعة معروضة على أرصفة أسواقنا جهارا نهارا ومن دون حسيب أو رقيب يقتنيها السادة هواة ومدمنو الكبسلة اولئك الذين يتحولون تحت وطأة التوهان والانحطاط النفسي والاخلاقي الى مصادر خطر حقيقي.
في الحافلات، وفي الأسواق والأماكن العامة يتفوهون بكلمات نابية وبذيئة وغير مسؤولة تجافي الذوق السليم وتخدش الحياء.. وعموما هم مسلحون لا يتوانون عن استخدام اسلحتهم متى شاءوا.
يتقدم شاب مكبسل بيده رمانة يدوية سحب مسمار أمانها من عامل استوديو تصوير شهير في بعقوبة وهو بهم بإغلاق محله بعد الغروب.. يصرخ به المكبسل.
- لا تغلق وإلا
يتراجع العامل خطوة ويقول له:
- ماذا تريد؟
يقول المكبسل:
لي عندكم صورة.
يطلب منه العامل وصل التسليم، وعندما يمعن فيه يقول:
هذا الوصل عائد لمحل آخر.
يقول المكبسل:
أنا لا أعرف.. اريد صورتي.
ولا يقتنع الا بعد توسلات المارة فيعيد مسمار الأمان الى قنبلته ويمضي.
مكبسل آخر يردي احدهم قتيلا في حديقة عامة.. يتجمهر الناس.. يهمس رجل كهل:
-هذا واحد آخر تخلصنا منه.. لقد سلب ونهب وتعدى ونال استحقاقه.
مكبسل ثالث يقترب من فتاة تتسوق بصحبة والدتها.. يقول لها:
-خذي اي شيء من اي محل وسأدفع عنك.. معي نقود كثيرة.
تحاول الفتاة التملص منه من دون جدوى فتوقف سيارة أجرة لتهرب بجلدها مع أمها.
مكبسل رابع يقتل مكبسلا خامسا على رصيف شارع رئيس، نتيجة على تقسيم الحصص من أشياء مسروقة.
مكبسل سادس يدخل صيدلية ويشهر سكينا بوجه صاحبتها طالبا مواد مكبسلة.. تصرخ المرأة فيتجمع المارة ويهرب المكبسل وهو يتوعد.
مكبسلون يتطوحون في الأسواق أو يتحرشون بالمارة أو يستجدون نقودا من أجل إدامة كبسلتهم.. الخ.
ترى كيف وصلت هذه الكميات الكبيرة من مواد الكبسلة (ماكدون، أرتين، سومادريل، فاليوم، ليبريول، أتيفان، بلوموتودين، توسيرام.. الخ) إلى باعة الأرصفة وغيرهم؟
ومن المسؤول عن هذه الظاهرة المشينة التي باتت تنخر جسدنا الاجتماعي مع ظواهر مشابهة أخرى؟ ومن سيضع حدا لهذا الامر قبل أن ينجر شباب آخرون إلى هذا الدرك المهلك؟؟
ما رأي رجال الدين بهذه المصيبة؟ ما رأي المثقفين والقوى والأحزاب السياسية؟ ما رأي مؤسسات التربية والتعليم؟ ما رأي الاطباء والمسؤولين في دوائر الصحة؟ ما رأي قوات التحالف والشرطة الوطنية؟ ..ماذا نصنع لنقضي على الكبسلة والمكبسلين؟؟